تطورات مشكلة المياه بين العراق وتركيا ٢٠٠٢ – ٢٠٢٣

م . م فوزي محمد صالح العبادي
جامعة الموصل / مركز الدراسات الإقليمية

البريد الإلكتروني Email : fawzi.mohammed@uomosul.edu.iq

الكلمات المفتاحية: العلاقات ، العراق ، تركيا ، الاقتصاد ، المياه.

كيفية اقتباس البحث
العبادي ، فوزي محمد صالح ، تطورات مشكلة المياه بين العراق وتركيا ٢٠٠٢ – ٢٠٢٣ ،مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، تشرين الثاني ٢٠٢٥،المجلد:١٥ ،العدد:٦ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Developments in the water problem between Iraq and Turkey 2002–2023

Assis. Lect. Fawzi M. Salih Al-Abadi
Regional Studies Center/University of Mosul

Keywords :

How To Cite This Article
Al-Abadi, Fawzi M. Salih, Developments in the water problem between Iraq and Turkey 2002–2023,Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, November 2025,Volume:15,Issue 6.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract

Water wealth is one of the most important elements in nature and is of great importance in human life at all levels، water issues are among the most sensitive issues related to the national security and food security of countries. It is believed that the next war will be a water war in light of unstable international interactions، as the international environment has witnessed and continues to witness many issues، foremost among which is the scarcity of water. Researchers in various disciplines have endeavored to express the serious repercussions and grave effects of this phenomenon. Most future studies confirm that the world is facing a real crisis of freshwater scarcity in the coming years as a result of climatic، environmental، and political conditions represented by the policy of monopolization by upstream and downstream countries. The issue of water in the Middle East is of great importance، especially in Iraq because it is greatly affected by Turkey's determination of the amount of water flowing to it. Turkey has exploited this issue to achieve several

ends، which led to disagreements and deterioration of relations between the two parties due to the lack of sufficient coordination and cooperation between the two countries، there is no common vision that guarantees a proportion of Iraq's interests by international water agreements. Therefore، the instability in the relationship between the upstream country Turkey، which controls and implements a water policy that serves its national interests in the security، political and economic spheres، continues especially since the water issue is one of the most prominent issues between Turkey and Iraq، which has been the subject of controversy since the eighties of the twentieth century and continues to this day. In light of the changing climatic conditions and the lack of rainfall in the region، especially Iraq، and as Turkey continues to expand its water projects، the water issue between Turkey and Iraq has come to the fore again following the decline in water levels in the Tigris and Euphrates rivers. The renewed crisis between the two countries and the failure to resolve it during the past decades raises many questions about the real reasons that stood in the way of finding a solution to this issue and reaching radical solutions between the countries sharing the waters of the Tigris and Euphrates rivers، without taking into account the interests of neighboring countries، especially Iraq، which resulted in water dependency. The Turkish policy of building dams and projects on the Tigris and Euphrates rivers، and the subsequent attempt to carry out a major economic، industrial، and agricultural development process in record time. In order to join the European Union، requires Turkey to correct its economy، which has been plagued by inflation and mismanagement. It has been able to achieve important economic steps in this field، and there is no doubt that the Turkish water policy aims to benefit from the waters of the Tigris and Euphrates Rivers to the maximum extent by exploiting the waters of the two rivers in the future by continuing to build dams and projects، which in turn negatively affects Iraq's water share. Turkey is pursuing its dream of becoming a pivotal

and dominant country regionally، which will affect the future relationship between Turkey and Iraq depending on the outcome of this policy.

مستخلص البحث

تشكل المياه أهمية كبيرة في حياة الأمم وتحتل صدارة اهتمامات دول العالم فهي عصب الحياة ، وتكتسب الموارد المائية أهمية كبيرة في الشرق الاوسط وذلك لندرتها وعدم انتظام توزيعها اذ تتعرض المنطقة لموجات من التصحر والجفاف ، وللمياه العذبة أهمية خاصة ، حيث لا يمكن للحياة بوجه عام والإنسانية بوجه خاص أن تقوم أو تستمر وتتطور من دونه ويتفاوت توافر المياه بين منطقة وأخرى وكذلك بين دولة وأخرى، ونظراً لوقوع المنطقة العربية في الجزء الأكثر جفافاً من العالم ، حيث يقل هطول المطر فيها ، فالموارد المائية المتجددة في المنطقة تعتبر محدودة، بل ونادرة نسبياً، مقارنة بالزيادة السكانية المتنامية، علاوة على أن الموارد المائية السطحية في غالبية الدول العربية هي مياه مشتركة مع دول من خارج المنطقة ، مما يهدد أمن وسلامة هذه الموارد بالرغم من الاتفاقيات الدولية المبرمة بين كل من دول المنبع ودول المجرى والمصب، وتشترك تركيا وسوريا والعراق بأهم نهرين كبيرين هما دجلة والفرات ومنذ بدايات القرن الماضي أخذت تتبلور ملامح مشكلة مائية تتعلق بالدول المشاركة فيها واخذت تتفاقم هذه المشكلة يوماً بعد يوم وازداد تأثيرها على العراق بعد الاحتلال الامريكي للعراق في عام ٢٠٠٣ بسبب التغيرات المناخية وقلة سقوط المياه وارتفاع عدد السكان وازدادت المشكلة تأثيراً بعد قيام تركيا بالتحكم بمنابع المياه وتدفقه نحو العراق من خلال انشاء المشاريع والسدود ، تتلخص وجهة نظر العراق حول نهري دجلة والفرات في كونهما نهرين يتمتعان بالصفة الدولية وهما عبارة عن حوضين منفصلين عن بعضهما البعض، وتمثل أزمة المياه فيهما نموذجاً لازمة المياه في المنطقة ، تركيا باعتبارها دولة المنبع تمتلك ميزة جغرافية واستراتيجية تتمثل بالسيطرة الكاملة على كل من هذين النهرين في مواجهة الدولتين المتشاطئتين معها سوريا والعراق.

المقدمة

تعد الثروة المائية من أهم العناصر في الطبيعة ولها أهمية بالغة في الحياة البشرية وعلى جميع الأصعدة وهي من أهم القضايا الحساسة المتعلقة بالأمن القومي والامن الغذائي للدول ، ويعتقد ان الحرب القادمة ستكون حرب مياه في ظل تفاعلات دولية غير مستقرة، فالبيئة الدولية شهدت ولازالت تشهد كثيراً من المشكلات في مقدمتها شحة المياه ، وقد جهد الباحثون في مختلف الاختصاصات في التعبير عن التداعيات الخطيرة والأثار الفادحة لهذه الظاهرة ، وان أغلب الدراسات المستقبلية تؤكد على ان العالم مقبل على ازمة حقيقية تتعلق بندرة المياه العذبة

خلال السنوات القادمة نتيجة الظروف المناخية والبيئية والسياسية المتمثلة بسياسة الاحتكار من قبل دول المنبع الى المجرى والمصب، وتعتبر قضية المياه في منطقة الشرق الأوسط على قدر كبير من الأهمية لاسيما في العراق لأنه يتأثر بشكل كبير بما تحدده تركيا من كمية المياه المنسابة اليه ، وقد استغلت تركيا هذه المسألة في تحقيق غايات عدة أدت في النتيجة الى خلافات وتدهور العلاقات فيما بين الطرفين ، بسبب غياب القدر الكافي من التنسيق والتعاون بين البلدين لعدم رؤية مشتركة تضمن نسبة من مصالح العراق وفق الاتفاقيات الدولية الخاصة بالمياه ، لذلك تستمر حالة عدم الاستقرار في العلاقة بين دولة المنبع تركيا التي تتحكم وتنفذ سياسة مائية تصب في خدمة مصالحها القومية في المجالات الامنية والسياسية والاقتصادية ، لاسيما أن قضية المياه من ابرز القضايا التي تربط تركيا والعراق التي كانت ولاتزال محل جدال منذ الثمانينات من القرن العشرين والى يومنا هذا ، ففي ظل تغير الظروف المناخية وقلة الامطار في المنطقة وخاصة العراق ، وفي ظل استمرار تركيا بتوسيع مشاريعها المائية ، برزت القضية المائية بين تركيا والعراق الى الواجهة مجدداً ، وذلك اثر تراجع مناسيب المياه في نهري دجلة والفرات ، فتجدد الازمة بين البلدين وعدم حلها خلال العقود الماضية تثير تساؤلات عديدة حول الاسباب الحقيقية التي وقفت عائقاً في طريق ايجاد تسوية لهذا الملف ، والتوصل الى حلول جذرية بين البلدان المتشاركة في مياه نهري دجلة والفرات ، دون مراعاة مصالح دول الجوار لاسيما العراق ، والذي نتج عنه تبعية مائية ، تلك السياسة التركية المتمثلة في إقامة سدود ومشاريع على نهري دجلة والفرات ، وما تحاول لاحقاً أن تقوم به من عملية تنموية اقتصادية وصناعية وزراعية كبيرة وبفترة قياسية ، وذلك لضمان اللحاق بركب الاتحاد الاوروبي الذي يفرض على تركيا أن تقوم بعملية تصحيح لاقتصادها الذي كان يعاني من التضخم وسوء الادارة ، وقد تمكنت من تحقيق خطوات اقتصادية هامة في هذا المجال ، ومما لاشك فيه أن السياسة المائية التركية تهدف الى الاستفادة من مياه نهري دجلة والفرات الى أقصى حد ، وذلك من خلال استغلال مياه النهرين مستقبلاً عن طريق الاستمرار في إقامة سدود ومشاريع ، والذي بدوره يؤثر سلباً على حصة العراق المائية وتبتغي تركيا من ذلك حلمها في أن تصبح دولة محورية ومسيطرة إقليمياً ، وبالتالي سيؤثر ذلك مستقبلاً على العلاقة بين تركيا والعراق بحسب ما ستؤول اليها تلك السياسة.

أهمية البحث : تكمن أهمية البحث في تحديد التطورات والاهداف لسياسة تركيا المائية أتجاه العراق بعد أستلام حزب العدالة والتنمية الحكم في عام ٢٠٠٢ ، وأثر تطور الاحداث التي شهدها العراق بعد عام ٢٠٠٣ على هذه السياسة المائية وما ستؤول اليها ، لذلك يحاول البحث

الوقوف على حقيقة المخاطر والمشكلات الناجمة عن السياسة المائية التركية ولاسيّما تجاه العراق.

هدف البحث : هو التعرف على طبيعة ومضمون وأهداف استراتيجية تركيا المائية ، والسياسة التي تنتهجها في هذا المجال وما ينتج عنها من آثار وانعكاسات ذلك على العراق ، وعلى مستقبل العلاقة بينهم في إطار استراتيجية تركيا المائية .

تساؤلات البحث : نفذت تركيا استراتيجية مائية لتحقيق عدة أهداف على المستوى الداخلي والخارجي ، ونتجت عن هذه الاستراتيجية ازمة مياه للعراق فهل تتمكن من الاستمرار في سياستها في ظل المتغيرات الداخلية والخارجية ، للمحافظة على علاقتها بالعراق لذا ان تساؤلات هذه الدراسة تقوم على أن تركيا تنتهج سياسة محددة في قضية المياه تجاه العراق ، وتوظفها لخدمة مصالحها واهدافها ، وهنا لابد الوقوف على العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في سياسة تركيا المائية والاهداف المستقبلية ومن ثم النتائج وانعكاسات هذه السياسة على العلاقات بين الطرفين في ظل ازمة المياه .

هيكلية البحث : تم تقسيم الدراسة الى أولاً السياسة المائية التركية اتجاه العراق واهداف تلك السياسة ، أما ثانياً فتناولنا فيه تطورات مشكلة المياه بين العراق وتركيا وتأثيرها على الموارد المائية في العراق فضلاً عن مقدمة وخاتمة .

أولاً– السياسة المائية أتجاه العراق

تمتد أزمة المياه بين العراق وتركيا لعقود طويلة وتعد من أبرز الملفات التي يمكن لتركيا أن تستخدمها كأداة لفرض هيمنتها على منطقة الشرق الأوسط عامة والعراق وسوريا خاصة ، وبدأت تطفو هذه الأزمة على السطح بعد أن انحسرت مناسيب الأنهر في بلاد الرافدين ، حتى وضعت البلاد على قائمة البلدان المهددة بالجفاف ، وظهرت مجموعة من الأبعاد بشكل ملفت منذ عام ٢٠٠٢ أي بعد أستلام حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا الى جانب من المؤثرات التي أوجدها الغزو الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ ، والمتغيرات التي حدثت في المنطقة زاد من المشكلات التي تعترض العلاقات العراقية التركية بحيث تغيرت الكثير من سياسات الحكومة التركية بقيادة حزب العدالة والتنمية تجاه الكثير من الملفات العالقة بين البلدين ومنها مسألة المياه .

والعراق أحد أبرز الأطراف المتأثرة بملف شحة المياه نظراً لان منابع نهري دجلة والفرات تقع خارج أراضيه ويمتدان لمسافات غير قليلة في الأراضي التركية ، يثير هذا الملف التساؤل مجدداً حول إنجازات الحكومات العراقية المتعاقبة منذ العام ٢٠٠٣ ، فعلى الرغم من الموارد المالية

الاستثنائية التي تدفقت على البلد طيلة السنوات الماضية ، الا أن الجهود الحكومية في تحقيق الامن والسلام والرفاه ، وتأمين الامن الاقتصادي والغذائي والمائي ، بُددت في إطار التجاذبات السياسية والصراع المقيت على المال والسلطة على حساب السيادة والامن والاقتصاد، وما يثير الاستغراب ، التعذر بقلة التخصيصات اللازمة لتعزيز البنية التحتية وتطوير شبكة المياه في عموم المحافظات ، وكري وتبطين الانهر، اين كانت المشاريع حين كانت الوفرة المالية تفيض عن حاجة الموازنة سنوياً ، حتى وصل الفائض المالي عام ٢٠١٢ الى قرابة ١٨ مليار دولار ، من جانب أخر ، يتصدر فشل الدبلوماسية العراقية بامتياز ، نظراً لضعف اداء وزارة الخارجية في ممارسة الدور الفعال في تعزيز مصالح العراق (عبود، ٢٠١٨).

تركيا ترمي تحقيق أهداف استراتيجية من خلال سياستها المائية ،عبر مشروعاتها على نهري دجلة والفرات متمثلة في العديد من الأهداف والمكاسب الاستراتيجية السياسية والاقتصادية والأمنية ، وذلك رغبة منها في تحقيق قوة سياسية وايجاد اقتصاد قوي يعتمد على مقومات الصناعة الحديثة من خلال النهوض بالزراعة والتجارة وهي بالتالي تساعد على تنمية شرق الأناضول التي تعد من أكثر المناطق تخلفاً في تركيا وبالتالي تقليل الفوارق الطبقية مع بقية المناطق التركية بما يسهم في تحقيق الاستقرار لذلك يجب أن نوضح أبرز هذه الأهداف وهي :

١- **الاهداف السياسية** : النخب السياسية الحاكمة في تركيا ومكانتها السياسية مرهون بمدى إنجاز وانجاح هذه المشاريع ، لذا تسعى كل الأحزاب بعد وصولها الى سدة الحكم الى المضي في استكمال هذه المشاريع انطلاقاً من وجود اعتبارات تتعلق بها على وجه الخصوص المرتبطة بالالتزام السياسي الذي تقطعه هذه الحكومات اتجاه بعض الناخبين ، وتتمثل الأهداف السياسية من وراء هذه المشاريع سعي تركيا الى تعزيز مكانتها الإقليمية في الشرق الأوسط ، ذلك من خلال سيطرتها على أداة إقليمية مهمة قوامها الرئيس (المياه) في المنطقة ، لذلك قامت تركيا بتوظيف مشروعاتها المائية على زيادة نفوذها الإقليمي ويمنحها قوة كبيرة في المنطقة ، ثم تعزيز دورها بوصفها الجسر الذي يربط بين الشرق والغرب، لقد ساهم عدم الاتفاق بين العراق وسوريا على موقف في موضوع تقسيم مياه نهر دجلة والفرات بينها وبين تركيا أثره في تمكن تركيا من استغلال هذه الورقة لصالحها باستخدام ورقة المياه هذه ، وحيث أرادت تركيا من خلال تنفيذها مشاريعها المائية المتعددة ايجاد الحلول لبعض مشاكلها السياسية الداخلية المستعصية التي طالما كانت تشكل مصدر قلق وعدم استقرار

سياسي لها ، كذلك فقد أدت الخلافات السياسية والمائية بين العراق وسوريا وتركيا البعيدة عن الأعراف والقوانين الدولية في محاولة منها لتسيس مسألة المياه .

٢- **الاهداف الاقتصادية :**

إن مسألة المياه تحظى بأهمية اقتصادية كبيرة ، لأن هذه المشاريع التي ترمي تركيا لتحقيقها سيوفر لها مردودات اقتصادية نتيجة لعوائد التي ستجنيها من الدول المستفيدة ولاسيما إسرائيل ، كما أن هذا المشروع سيحقق لها فوائد اقتصادية كبيرة أولها أنتاج الطاقة الكهربائية إذ أنه عند البدء استخدام سدود والمشاريع المياه في شرق الأناضول سيوفر لها (٧١%) من الطاقة ، ومن الأهداف الاقتصادية المهمة التي تسعى الى تحقيقها من خلال مشاريعها المائية هي زيادة مساحة الأراضي الزراعية في البلاد ، حيث يقوم مشروع (الكاب) مثلاً ، بإرواء مساحة الأراضي الزراعية بنحو (١٠٧) مليون هكتار ، كما يُوجد هذا المشروع فرص عمل للسكان المحليين في قطاعات الزراعة والصناعية والنقل والتعليم والصحة .

٣- **الأهداف الأمنية :** تتمثل الأهداف الأمنية من وراء إقامة تركيا هذه السدود والمشاريع في سعيها لأحداث تغيرات ديمغرافية في منطقة (جنوب شرق الأناضول) التي يقطنها غالبية كردية بحدود ١٢ مليون نسمة ، من خلال تحويلها الى منطقة جذب سكاني تتوفر فيها كل المستلزمات الحياتية وفرص العمل بغية توطين ستة ملايين تركي ، أما على الصعيد الخارجي وانطلاقا من وجهة النظر التركية إن سوريا والعراق يقومان بإيواء ومساندة الحركات المناوئة لتركيا لاسيما حزب العمال الكردستاني وبعض المنظمات الأرمنية ، لذلك فإن تركيا ترى إن مشاريعها المائية هذه تعد ورقة ضغط ضد جاريها ويمكن استخدامها لإيقاف الدعم والمساندة المقدمة لهم والتعاون مع تركيا من أجل ضبط الأمن على الحدود المشتركة بينهما (الشمري، ٢٠٢٠).

ويمكن إيجاز أهم مبادئ السياسة المائية التركية بما يأتي:

١- تدعي تركيا أن حوضي دجلة والفرات هما حوض واحد، وأن النهرين ما هما إلا رافدان لنهر واحد هو شط العرب وليسا نهرين منفصلين، وترى أن على العراق تعويض النقص في مياه الفرات بنقل جزء من مياه دجلة إليه، وبهذا فإن الاسلوب التركي لا ينسجم ، من الناحية القانونية مع مفهوم الاستخدام المنصف والمعقول الذي يقضي بأن تحدد حصص المياه من المجرى المائي الدولي طبق العوامل التي تؤخذ في الاعتبار بحسب ظروف كل حوض والمشاريع القائمة عليه ومدى اعتماد السكان على مياهه.

٢- رفض تركيا الصفة الدولية لنهري دجلة والفرات :

ترى تركيا أن دجلة والفرات ليسا نهرين دوليين، وتطلق عليهما وصف المياه العابرة للحدود، فالنهر الدولي بحسب وجهة النظر التركية هو فقط ذلك النهر الذي يشكل خط الحدود بين دولتين أو أكثر، وتؤكد تركيا على مبدأُ (الانتفاع المنصف) ومبدأ أخر هو(عدم إحداث ضرر بالغ)، لذلك ترى تركيا أن من حقها الاستفادة من ثرواتها الطبيعية بالشكل الذي تراه مناسبا وبما يخدم مصالحها.

٣- رفض تركيا تحديد الحصص المائية :

تعارض تركيا مبدأ تحديد حصص المياه للدول الثالث، وترى أن المباحثات يجب أن تتركزحول كيفية تطبيق مفهوم (الاستخدام الامثل) الذي يتطلب إجراء دراسات فنية موسعة للتربة في الدول الثلاث من خلال خطة (المراحل الثالث) ووفقاً لهذه الخطة التي أصبحت جزء لا يتجزأ من السياسة المائية التركية ، ولمعالجة مشكلة مياه دجلة والفرات بين البلدان المعنية فأنه' :

أ – ينظر إلى الحدود السياسية لمجموع البلدان المتشاطئةُ في حوض (دجلةُ والفرات) كحدود غير قائمة.

ب – ينظر إلى دجلة والفرات على أساس أنهما يشكلان مصدراً مائياً واحداً، عابرين للحدود، ينبعان من منطقة واحدة ويصبان في مصدر واحد ويلتقيان في شطُ العرب.

ت – مسح موارد المياه والاراضي، وأن تعد البيانات بصورة مشتركةُ.

ث – تتبنى جميع الاطراف دون استثناء مبدأ (الاستخدام المشترك) بدلاً من مبدأ السيادة المشتركة وتأتي وجهة النظر التركية الرافضة لتحديد الحصص المائية لكل من الدول الثالث من مياه دجلة والفرات مؤكدة على التخصص القطاعي في مجالات الانتاج، فهي تقترح انتاج ما يكفي لتغطية الاحتياجات الغذائية لمجموع دول الحوض عن طريق الري المكثف وعلى نطاق واسع، وتوفير الطاقة الكهربائية كونها تضع تحت يدها منابع النهرين، وفي مقابل ذلك يكون بوسع العراق أن يؤمن لتركيا إمدادها بالنفط الذي يتوقف عليه الاقتصاد التركي إلى حد كبير.

٤- حق السيادة المطلقة لتركيا على مواردها المائية :

تقوم السياسةُ المائيةُ التركيةُ على حق السيادة المطلقة لتركيا على مواردها المائيةُ في حوض نهري دجلة والفرات داخل أراضيها ، لهذا خططت ونفذت عددا كبيراً من المشاريع المائية ضمن ما يعرف بمنظومة (الغاب) ، ليس على طول مجرى دجلة والفرات فحسب، وانما على جميع الروافد التي تغذي النهرين .

Journal Of Babylon Center For Humanities Studies 2025 Volume :15 Issue : 6
(ISSN): 2227-2895 (Print) (E-ISSN):2313-0059 (Online)

٥- الاصرار على عقد اتفاقيات تعاون شاملة :

حيث تصر تركيا على عقد اتفاقيات سياسيةُ شاملةُ للتعاون على جميع الاصعدة تختلطُ فيها الارض والماء والسياسة، ولاسيما مع سوريا، الا أن الازمة المائية بين هذه الدول تتقاطع مع مسائل اخرى مثيرة للتوتر بين الاطراف المعنية .

٦- تعتمد مبدأ عدم عقد اتفاقيات تسوية نهائية للنزاعات المائية مع الدول الأخرى :

تنطلق سياسة تركيا المائية من مبدأُ عدم عقد اتفاقيات مع الدول الاخرى حول المياه المشتركة، بحجةُ أن القانون الدولي لا يجبرها على ذلك، وفي هذا الخصوص قال الرئيس التركي السابق سليمان ديميريل في ٢٨ أذار من العام ١٩٩٦: "إن القانون الدولي لا يفرض على بلده التوصل الى أي نوع من الاتفاق أو الوثيقة المكتوبة مع الدول الاخرى حول موارد المياه، وتؤكد تركيا أنها لم تبرم أي اتفاق ثنائي أو متعدد الاطراف مع العراق أو سوريا للتسوية الإجباريةُ للنزاعات المائية.

٧- عدم الاعتراف بمبدأ الحقوق المكتسبة :

ان تركيا لا تعترف بأن للعراق وسوريا حقوقا مكتسبة لمياه النهرين.

٨- التأكيد على أن حجم المياه الواصلة لدول أسفل النهرين كافية ومعقولة :

تؤكد تركيا ان كميةُ المياه التي تمنحها للعراق تعد كافية، لذا ترفض مطالبه بخصوص احتياجاته المائية وتعتبر تلك المطالب مبالغ فيها وتدعو الى إعادة النظر في سياساته الداخلية للمياه واتخاذ تدابير تمنع هدر المياه، وحول ذلك فقد قال الرئيس التركي السابق سليمان ديميريل: " إن حجم المياه المتدفقة عبر الحدود هو أكثر من عشر مرات قدر الحاجة "، ولقد تبلورت أغلب القرارات السياسية التي اتخذتها تركيا بحق العراق في ما يتعلق بالمياه، في الفترة التي تولى فيها كل من (سليمان ديميريل) و(توركت أوزال) منصب الرئاسة في تركيا سواء رئاسة الحكومة أم الجمهورية، فكلا الرجلين دخل المعترك السياسي من بوابة المياه، إذ إن كليهما هو مهندس سدود ، وسبق أن ترأسا مديرية المياه التركية، بل إن (سليمان ديميريل) كان يلقب أساسا بملك السدود".

٩- تنكر تركيا أن يكون لمشاريعها على نهري دجلة والفرات آثاراً سلبية للبلدان المتشاطئة:

ترفض تركيا الاحتجاجات العراقية الخاصة بالأثار السلبية لمشاريعها على النهرين، حيث ترى أن العراق بالغ في تقدير الأثار السلبية لمشاريعها المائية بل أن تركيا تذهب الى أكثر من ذلك حين تدعي أن مشاريعها المائية تنعكس إيجاباً على العراق، إذ تحميه من الفيضانات والجفاف، ان السياسة المائية التركيةُ المتغلغلة في سياستها العامة الداخلية والخارجية في جملةُ اعتبارات ومانتج عنها من مشاريع متعددة ،هي أحد أهم العوامل التي أدت الى أن تتطور تركيا من بلد

هامشي في عقد الخمسينات الى بلد مزدهر اقتصادياُ واجتماعياُ في الثمانينات (مصطفى، ٢٠١٨).

لقد تغير الواقع السياسي في العراق، وسادت أجواء جديدة بعد عام ٢٠٠٣، أصبح معها للأقاليم والمحافظات سلطات ملتبسة تضمَّنها الدستور الجديد، مما يتطلب إصلاح منظومة القطاع المائي لتناسب الظروف المستجدة سياسياً ومناخياً ودستورياً (الجنابي، ٢٠٢٣).

ان من يتابع التصريحات الحكومية والإعلامية وردود الأفعال الشعبية في العراق وظهورها المفاجئ الى ساحة الاحداث يتصور ان ما يجري هو قرار مفاجئ اتخذته القيادة في انقرة او أن سدودها العملاقة ومشاريعها المائية انما ظهرت بين ليلة وضحاها ولا يدرك ان هذه المشاريع التركية معلنة منذ وقت طويل ويجري تنفيذها منذ سنوات عدة (مركز الدراسات الاستراتيجي، ٢٠١٨).

وللحديث عن الموارد المائية التي تمتلكها تركيا نجد بأنها تعد من أغنى دول الشرق الاوسط بالمياه فهي تتلقى أمطاراً غزيرة في معظم أراضيها التي تصل الى أكثر من ١٥٠٠ مم في الشمال على سواحل البحر الأسود ، ويبلغ أجمالي الموارد المائية المتاحة في تركيا ١٩٥ مليار م٣ سنوياً منها ١٣٤مليار م٣ من الموارد المتجددة ، ولاتتعدى المسحوبات التركية من المياه ٢١،٦ مليار م٣ ، من المتوقع زيادة عدد السكان الى ٨٣ مليون نسمة عام ٢٠٢٥ ، وبذلك يتوقع أن تصل الاحتياجات التركية من المياه الى حوالي ٢٦،٢٨ مليار م٣ وهي تفي بمتطلبات تركيا المائية رغم زيادة عدد السكان ، ويبلغ متوسط الواردات المائية لنهر دجلة ١٨ مليار م٣ سنوياً في موقع قياس (جزره التركي) على الحدود السورية التركية ، ويصل الى ٥٠ مليار م٣ سنوياً قبل مصبه في شط العرب في العراق ، وتروي تركيا بمياه النهر حوالي ٢٥٠ الف هكتار ،ويعدل الهكتار ١٠٠٠م٢ ، وتخطط لري حوالي ٣٢٦ الف هكتار أخرى في إطار تطوير منطقة جنوب شرق الاناضول، ويمكن للسدود المنفذة في تركيا على حوض نهر دجلة أن تخزن حوالي ٩٣ مليارم٣ من المياه سنويا ، وهذا يعادل كامل إيرادات النهر على الحدود السورية التركية (محمد، ٢٠١٤).

يعد مشروع جنوب شرق الأناضول (GAP) المشروع الأكبر حجمًا والأكثر تكلفة في تاريخ جمهورية تركيا، وهو أيضًا المشروع الأكثر فعالية في التنفيذ بين خطط وبرامج التنمية الإقليمية التي تم تطويرها حتى الآن، وبفضل منهجها التنموي الإقليمي المتكامل وفلسفتها للتنمية البشرية المستدامة، تحظى خطة العمل العالمية بمكانة عالية في الأدبيات الدولية ذات الصلة، وتشمل أهداف GAP تحسين مستوى الدخل ونوعية الحياة للسكان المحليين من خلال الاستفادة من

موارد المنطقة ، وهو بمثابة برنامج موجه لتنمية موارد المياه والأراضي في المنطقة، ويبلغ إجمالي القدرة المركبة لمحطات الطاقة الهيدروليكية ٧٤٧٦ ميغاوات، ويبلغ إنتاج الطاقة السنوي ٢٧ مليار كيلووات/ساعة (TC, 2015).

ويعتبر هذا المشروع من المشروعات الكبيرة للتنمية واستغلال نهري دجلة والفرات وقد تم وضع خطة شاملة Master Plan عام ١٩٨٠ لتنفيذ هذا البرنامج في الجزء التركي ويشمل المشروع إنشاء ٢٢ سداً و ١٩ محطة كهرومائية إضافة الى العديد من السدود الصغيرة ضمن حوض تغذيتهما مع إرواء مساحة تقدر بـ (٢،٢٧٦) مليون هكتار ويعتبر هذا المشروع من المشاريع الاقتصادية والسياسية.

ثانياً – تطورات مشكلة المياه وتأثيرها على الموارد المائية في العراق

تقليص الايراد والمساحات

أ – نهر دجلة :

يبلغ طول نهر دجلة من منبعه الى مصبه ١٩٠٠ كم منها ١٤١٥ كم داخل العراق و ٣٠٠ كم داخل الاراضي التركية ، وتعتمد على مياهه المحافظات: (نينوى ، دهوك، أربيل، كركوك، صلاح الدين، بغداد، ديالى، الانبار، واسط، بابل، الديوانية، العمارة، الناصرية، البصرة) ستتأثر كميات المياه الواردة الى العراق في هذا النهر بشكل كبير عند اكمال مخطط انشاء السدود التخزينية والمشاريع الاروائية في تركيا وخاصة بعد أكمال تركيا سد اليسو وسد جزرة (قيد الانشاء) اللذين سيتحكمان في تحديد كميات المياه المطلقة الى العراق .

ب – نهر الفرات :

يبلغ طول نهر الفرات (٢٩٤٠) كم منها ١١٦٧ كم في العراق تعتمد على مياهه محافظات (الانبار ، بغداد ، بابل ، كربلاء ، النجف ، الديوانية ، السماوة ، ذي قار ، والبصرة) ، إن معدل الجريان السنوي الطبيعي لنهر الفرات بحدود (٣١–٣٢) مليار متر مكعب ويبلغ معدل الجريان السنوي الطبيعي له عند الحدود العراقية – السورية (٢٧.٤٠) مليار متر مكعب، وقد قامت تركيا باستكمال انشاء العديد من السدود الكبيرة والصغيرة واهمها (كيبان ، قره قايا ، اتاتورك، برجيك، قرقامش) على مجرى نهر الفرات مع البدء بتنفيذ مشاريع اروائية ضمن مشروع الكاب.

٣ – تلوث المياه :

تهدف تركيا من تنفيذ مشروع جنوب شرق الاناضول (الكاب) الى اجراء تغيير ديموغرافي للسكان في المنطقة وانشاء تجمعات سكانية جديدة وجلب ايد عاملة لاستثمار مشاريع الارواء المخطط

لها وما يرافقه من انشاء مشاريع خدمية وصناعية وان مثل هذه الإجراءات لها انعكاسات سلبية على نوعية مياه النهر وتؤدي الى زيادة التلوث وكما يلي :

– إن المشاريع الإروائية المخطط لها تحتاج الى مبازل للحد من ارتفاع مناسيب المياه الجوفية وفي حالة تصريف مياه هذه المبازل الى نهري دجلة والفرات سيؤدي الى ارتفاع نسبة الملوحة على طول مسار النهرين، إن الحسابات الفنية اظهرت ان ملوحة مياه الانهر ستتضاعف عن وضعها الطبيعي عند الحدود العراقية.

– إن استخدام الري في اراضٍ زراعية جديدة سيرافقه استخدام كبير في الاسمدة الكيمياوية والعضوية والمبيدات بأنواعها والتي بدورها ستذهب الى المبازل التي تصب في مجاري الأنهر وتؤدي الى تلوثها.

– ان زيادة النشاط البشري ورمي المخلفات الثقيلة من الاستهلاكات المدنية او الصناعية تؤدي الى مزيد من التلوث في مياه النهرين.

– ان النسب العالية من المواد العضوية في مياه المجاري ومياه الصرف الزراعي المحولة الى الخزانات المائية اسفل النهرين داخل العراق ستتسبب في هلاك الحياة المائية نتيجة لانخفاض معدل الأوكسجين الذائب وكذلك الحال بالنسبة الى المجرى الرئيسي (رشيد، ٢٠٢١).

نتيجة المشاريع المائية ذات الصلة بنهري دجلة والفرات من قبل دول الجوار الجغرافي للعراق تركيا وسوريا وإيران، التي أدت إلى تجاوز هذه الدول على حقوق العراق المائية في النهرين نتيجة الممارسات الغير قانونية المتبعة في مشاريع الدول المذكورة (العبيدي وصالح، ٢٠١١).

وكان قد اعلن في ٥ آب /أغسطس٢٠٠٦ عن قيام رئيس وزراء تركيا رجب طيب اردوغان بوضع حجر الاساس لسد اليسو على نهر دجلة ، افتتح في شباط/ فبراير ٢٠١٨ و بدأ في ملء خزانه المائي في ١ حزيران/ يونيو ٢٠١٨، أقيم السد بالقرب من قرية إليسو وعلى طول الحدود من محافظة ماردين وشرناق في تركيا، قرب منطقة دراغيتجين على بعد (٤٥) كلم من الحدود السورية، وهذا السد هو نوع املائي ركامي ويبلغ منسوب قمته (٥٣٠م) اما منسوب الخزن الفيضاني الاعلى فهو (٥٢٨م) فيما يبلغ منسوب الخزن الاعتيادي للسد (٥٢٥م) وحجم الخزن الكلي هو (١١.٤٠) مليار متر مكعب والمساحة السطحية لبحيرة خزان السد هي (٣٠٠) كلم مربع، ويولد السد طاقة كهربائية تصل إلى ١٢٠٠ ميگا واط وطاقة سنوية تبلغ ٣٨٣٠ كيلو واط، ويعد سد اليسو اكبر سد نشأ على دجلة وتبلغ تكاليف انشائه (١.٢) مليار دولار وهو محط جدل كبير ومناقشات من دول الجوار منذ فكرته الاولى في نهاية السبعينيات بسبب تأثيراته السلبية العديدة والكبيرة في عدد من المدن الكردية في تركيا وازالته مواقع اثارية وتاريخية مهمة ،

وتأثيراته الشديدة السلبية على العراق، اما تعليق الناطق الرسمي في وزارة الموارد المائية بهذا الخصوص فقد اكد ان كميات المياه الواردة إلى العراق في نهر دجلة تأثرت بشكل كبير عندما نفذ سد اليسو حيث أنه يتحكم في تحديد كميات المياه المطلقة إلى العراق، وان الوارد المائي الطبيعي لنهر دجلة عند الحدود العراقية – التركية هو (٢٠،٩٣) مليار متر مكعب/ سنة ، وفي حالة تنفيذ المشاريع التركية، فان من المتوقع ان ينخفض هذا الوارد إلى (٩،٧) مليار متر مكعب/سنة وهو يشكل نسبة ٤٧% من الايراد السنوي لنهر دجلة وان مثل هذا النقص له انعكاسات خطرة على العراق في مجالات (الزراعة ، الشرب، توليد الطاقة، الصناعة وبدرجة كبيرة انعاش الاهوار والبيئة). واكد الناطق الرسمي ان نسبة كبيرة من سكان العراق تعتمد في تأمين احتياجاتها على نهر دجلة وتظهر الحسابات الفنية انه في حالة نقص (١) مليار متر مكعب/سنة من واردات النهر فان ذلك سيؤدي إلى تجميد مساحات زراعية تقدر بحوالي ٦٢،٥٠٠ الف هكتار، فكيف اذا انخفض الوارد المائي إلى (٩،٧) مليار متر مكعب/سنة ، وان مجمل المساحات الزراعية التي حرمت من تجهيزات المياه (٦٩٦،٠٠٠) هكتار من الاراضي المزروعة، وهذا سيزيد من اتساع وزحف مساحات التصحر في العراق وانتشار الكثبان الرملية وحصول تغير في طقس العراق من خلال تكرار العواصف الرملية اضافة إلى تدهور المراعي الطبيعية وانخفاض انتاجها في المناطق المتاخمة للأراضي الزراعية التي ستقطع عنها المياه اضافة إلى جفاف الاهوار طبيعياً، واضاف الناطق عند قيام تركيا بتنفيذ كامل مرافق سد اليسو، فانه سيؤدي في السنوات الجافة إلى تقليص المياه المتدفقة بشكل حاد وخاصة بعد اكمال منظومة (اليسو– جزره) ، كما ان النقص المتوقع مع واردات نهر دجلة سينعكس ايضاً على توليد الطاقة الكهربائية من المنشآت الهيدروليكية القائمة على نهر دجلة في العراق وهي منظومة (سد الموصل: السد الرئيسي والسد التنظيمي) و(سدة سامراء)، حيث سيؤثر في امدادات المصانع ومحطات ضخ المياه للشرب والاستخدامات المنزلية والمؤسسات الصحية والاحتياجات المدنية من الكهرباء، ضرورة ان يكون هناك اتصال مباشر بين تركيا والعراق فيما يتعلق بقسمة المياه الدولية وكل ما يتعلق بإنشاء السدود الخازنة في كلا البلدين لكي لا تتأثر احتياجاتهما المادية (الياسري، ٢٠٠٦).

وفي تقرير نشرته وكالة الأناضول في الشهر الخامس من مايو/ أيار عام ٢٠٢١ عرضت فيه بعض التصريحات التي تضمنتها كلمة الرئيس التركي في مراسم تفعيل التوربين الأول (واحد من ستة توربينات) في محطة الطاقة الكهرومائية على سد "إليسو"، قال أردوغان إن بلاده "كانت تملك ٢٧٦ سداً حتى عام ٢٠٠٢ وإن إجمالي عدد السدود ارتفع إلى ٥٨٥ في غضون السنوات

الـ ١٨ الماضية (منذ تولي حزب العدالة والتنمية السلطة في البلاد)"، خاتماً "سنفتح ١٧ سداً إضافياً أيضاً، يفصل بين افتتاح كل منهم شهر أو أقل من ذلك"، وتنذر التقارير والإحصاءات بأن السد التركي سيؤدي إلى خفض المياه الواردة إلى العراق عبر نهر دجلة إلى ٤٧ % من الإيراد السنوي الطبيعي، الأمر الذي سيهدد مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية إضافة إلى تصحرها، ويجده الكثير من المختصون تهديداً للأمن القومي العراقي، ويرى آخرون أن تركيا تستغل الأزمات السياسية والاقتصادية التي يمر بها العراق لتسيير الأمور لصالحها (علي، ٢٠٢١).

بعد قيام تركيا بتنفيذ سد اليسو بكافة مراحله سيؤدي في السنوات الجافة الى تقليص المياه المتدفقة بشكل حاد وخاصة بعد اكمال منظومة مشروع سد اليسو – جزرة حيث سيتم تحويل جميع المياه الى اراضي هذا المشروع قبل عبورها الى الحدود الدولية (التركية – العراقية) وسيؤدي الى انعكاسات سلبية كبيرة على بيئة العراق وحرمان الكثير من السكان القاطنين على النهر من امدادات مياه الشرب ، ان انشاء السد سوف يقلل الموجات الفيضانية القليلة والمعتدلة الا انه لا يقلل ذروات الفيضانات العالية وهذا سيؤثر في سلامة وامن المنشآت المدنية والسكان المنتشرين على طول اسفل مجرى النهر كذلك سيؤثر تأثيراً كبيرا في هيدرولوجية نهر دجلة والنمط الطبيعي لتدفق مياهه وانعكاسات ذلك على خطط التجهيزات المائية للزراعة وتوليد الطاقة وتشغيل السدود في العراق وانعاش منطقة الاهوار (رشيد، ٢٠٢١).

فعلى الرغم من اختلاف الأرقام الدقيقة فان إجمالي توافر المياه ، فإن أحدث الأرقام الموجودة في قاعدة بيانات نظام المعلومات لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) للعام (٢٠١٨) المعروف باسم AQUASTAT، تشير إلى أن العراق يمكنه الوصول إلى ما يقرب من ١٠٠ مليار متر مكعب من موارد المياه المتجددة سنوياً، أي ما يعادل ٢،٣٣٨ متر مكعب للفرد سنوياً ويشمل ذلك حوالي ٩،٥% من موارد المياه السطحية وحوالي ٣،٥% من موارد المياه الجوفية المتجددة، وهنا تجدر الإشارة إلى أن العراق يحصل على ما يقرب من ٣٨% من موارده المائية المتجددة من داخل البلاد، بينما تأتي النسبة المتبقية البالغة ٦٢% إلى العراق من إحدى جيرانه (أوزيرول، ٢٠٢٢).

في ١٣ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢١ بدأت مباحثات بين العراق وتركيا لتفعيل بنود اتفاق جديد حول تقاسم مياه نهري دجلة والفرات، بما يضمن توزيعًا عادلًا للمياه، ومن أهم ما جاء في الاتفاق إنشاء مركز بحثي مشترك للمياه بين البلدين ، وقد بدأت المباحثات بين البلدين منذ عدة أشهر، وحُسمت جميع الجوانب المتعلقة بالاتفاق ، الذي يتضمن ثلاثة محاور رئيسية، أولها زيادة

الإطلاقات المائية لنهري دجلة والفرات، والثاني إنشاء المركز البحثي، والثالث تقاسُم الضرر في فترات الشح المائي، خاصة وأن كل المواثيق والمعاهدات الدولية تقر بحقوق دول المصب، ولاحقاً وقع كل من تركيا والعراق وسوريا مذكرة تفاهم في ٣ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٩، من أجل تعزيز التواصل داخل حوض دجلة والفرات وتطوير محطات مشتركة لمراقبة تدفق المياه ، وفي كانون الاول ديسمبر ٢٠١٤ وقع العراق وتركيا مذكرة تفاهم في مجال المياه تتضمن ١٢ مادة ، أبرزها تأكيد أهمية التعاون في مجال إدارة الموارد المائية لنهري دجلة والفرات، وتحديد الحصة المائية لكل دولة في مياه النهرين (فاخر، ٢٠٢١).

استمرت تركيا في إنشاء السدود الكبيرة والصغيرة، منها خمسة سدود على نهر الفرات فقط ، ومن اللافت أن السعة التخزينية للسدود الخمسة (كيبان، وكرة كايا، وأتاتورك، وكركاميش، وبريجيك) بلغت أكثر من ٩٠ مليار متر مكعب، أي ثلاثة أضعاف المعدل السنوي لإيرادات الفرات المعتادة ، فإذا أضيف لها حوالي ١٤ مليار متر مكعب سعة تخزينية في سوريا، وحوالي ٨ مليارات متر مكعب في سد حديثة العراقي يصبح أمر السيطرة الجائرة على النهر، الذي يبلغ معدل إيراده السنوي ٣٠ مليار متر مكعب، واضحاً خسر العراق نتيجة تلك المشاريع المبالغ في أحجامها ٥٠% من إيراداته السنوية من الفرات خلال الأربعين عاماً الأخيرة، ومن المتوقع أن يكون الوضع أسوأ بمرور الزمن، إذ سيخسر حوالي الثلثين على أساس الاتفاق المؤقت (الذي أصبح شبه دائم) القاضي بإطلاق تركيا ما معدله ٥٠٠ متر مكعب في الثانية على الحدود السورية، يتقاسمها العراق وسوريا بنسبة ٥٨% للعراق، و٤٢% إلى سوريا، لذلك فإن حصة العراق تكون وفق تلك المعادلة ٩ مليارات متر مكعب سنوياً، فيما تبلغ حصة تركيا ١٥ مليار متر مكعب، وسيكون لسوريا ٦ مليارات متر مكعب (الجنابي، ٢٠٢٣).

ويشهد العراق حالة تأهب بعد انخفاض منسوب المياه في نهري دجلة والفرات القادمين من تركيا إلى مستويات خطيرة، وتلقي بغداد باللوم على تركيا وإيران في انخفاض منسوب مياه الأنهار في العراق بسبب السدود التي تقام بشكل متكرر على الأنهار (يورونيوز euronews، ٢٠٢٣).

وتعليقاً على أزمة المياه بين العراق وتركيا التي امتدت لعقود طويلة، وهي غير واضحة المعالم ودائماً ما تتبادل الحكومتان الاتهامات بشأن هذا الملف الشائك، وفي مواجهة الانتقادات ولعل آخرها تصريحات السفير التركي لدى العراق في ١٢تموز/ يوليو ٢٠٢٢، علي رضا غوناي على حسابه على وسائل التواصل الاجتماعي قائلاً: "إن المياه تُهدر كثيراً في العراق" بينما دعا العراقيين إلى استخدام المياه الموجودة بشكل أكثر كفاءة ، والتي أثارت جدلاً واسعًا بعد أن حمّل ، الحكومة العراقية مسؤولية الجفاف الذي تعاني منه البلاد بسبب "هدر" المياه وعدم استخدامها

بالشكل الأمثل، وفي وقتها وصفت وزارة الموارد المائية العراقية، تصريحات السفير التركي، بأنها "تهدد السلم المجتمعي ، وأنها محاولة لخلط الأوراق وتقليل حصة البلاد المائية"، وقالت الوزارة في بيان، إن "تركيا ليست وصية على العراق وعليها إطلاق حصة العراق العادلة والمنصفة حسب المواثيق الدولية دون التدخل بسياسة العراق المائية (السالم، ٢٠٢٤).

في يوم الثلاثاء ٢٢آب / أغسطس ٢٠٢٣ أستقبل نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية فؤاد حسين نظيره ، وزير خارجية الجمهورية التركية السيد هاكان فيدان، وأجرى الجانبان مباحثات تركزت حول العلاقات الثنائية، وسُبل تعزيزها بما يخدم مصالح البلدين الصديقين، كما جرى بحث القضايا الإقليمية والدولية التي تحظى باهتمام البلدين، وأضاف، أن الاجتماع تطرق إلى ملف المياه، حيث إن البلدين متأثران بالتغير المناخي، مبيناً، أنه ناقش مع الوزير التركي حصول العراق على حصة عادلة من المياه والوزير التركي أقترح تشكيل لجنة مُشتركة دائمة لبحث الموضوع ، وأكد أن الجفاف يهدد الاقتصاد العراقي والزراعة (سفارة جمهورية العراق– بروكسل، ٢٠٢٣).

وفي ٢٢نيسان/ أبريل ٢٠٢٤ قام رئيس الجمهورية التركية رجب طيب أردوغان بزيارة الى بغداد وفي غضون ذلك، أعلن رئيس وزراء العراق أن البلدين وقعا اتفاقية لمدة ١٠ سنوات بشأن إدارة الموارد المائية ، وتهدف لضمان "حصول العراق على حصته العادلة" وتسعى بغداد أيضاً إلى التوصل إلى الحصول على حصة أكبر من المياه من نهري دجلة والفرات، وكلاهما ينبعان من تركيا ويشكلان المصدر الرئيسي للمياه العذبة في العراق المنكوب بالجفاف، وفق رويترز، وأوضحت الرئاسة العراقية أن رئيس الجمهورية عبداللطيف رشيد أكد "ضرورة معالجة ملف المياه وضمان حصة عادلة للعراق لسد احتياجاته" (قناة الحرة، ٢٠٢٤أ).

وعلى إثر ذلك وقعت تركيا والعراق اتفاقية إطارية للتعاون، إلى جانب العديد من مذكرات التفاهم التي تهدف إلى "تخصيص المياه العابرة للحدود بشكل عادل ومنصف وتحديد هدف للاستخدام الفعال والمعقول للمياه (جاغايتاي، ٢٠٢٤).

ويتضمن الاتفاق، وفق ما أوردته وكالة الأنباء العراقية (واع) "تطوير سبل التفاهم والتعاون في قطاع المياه على مبدأ المساواة والنوايا الحسنة وحسن الجوار، ووضع رؤية جديدة لتنفيذ مشاريع البنى التحتية والاستثمارية للموارد المائية في العراق، واعتماد رؤية تهدف إلى تخصيص عادل ومنصف للمياه العابرة للحدود"، ويستمر تنفيذ الاتفاق لـ ١٠ سنوات، ويمدد تلقائيا لسنة واحدة في كل مرة بعد اتفاق الطرفين (قناة الحرة، ٢٠٢٤أ).

ويعبر خبير المياه عادل المختار عن "صدمته" بالاتفاقية المتعلقة بالمياه، لأنها لم تحسم الجدل في ثلاثة بنود هي عقدة الخلاف بين البلدين، ويوضح أن البنود تتضمن إنهاء موضوع سد الجزرة الذي سيتسبب بـ "قتل نهر دجلة، ويعتبر سد الجزرة مكملاً لسد أليسو، ويقع قرب الحدود السورية التركية، وتعول عليه تركيا لإنتاج الطاقة الكهربائية وري الأراضي الزراعية ، العقدة الثانية– كما يشرح المختار – تطرق إليها الرئيس التركي في المؤتمر الصحفي حين أشار إلى أن "القضية تتعلق بالمياه العابرة للحدود، وهو ما يعني أن نهري دجلة والفرات ملك لتركيا وليسا نهرين دوليين"، أما العقدة الثالثة فيحددها بـ"حصة المياه التي يتم إطلاقها إلى العراق وكان يفترض أن يتم التفاوض لقبول تركيا بتحكيم دولي أو طرف ثالث حتى يتم حسم هذا الملف بشكل تام" (قناة الحرة، ٢٠٢٤ب).

يزداد الوضع المائي في العراق سوءاً مما يضغط على الحكومة المركزية وسلطات المحافظات والمواطنين ، وتعد الادارة الفعالة للمياه ضرورية للتخفيف من تحديات المياه في العراق ، والصراعات المحلية ذات الصلة ، يوضح تحليل كيفية ادارة الموارد المائية عبر المحافظات بعض اوجه القصور هذه ويؤكد أهمية تعزيز أدارة المياه ، لأنها محرك مركزي وشامل يمكن أن يساعد في التخفيف من التحديات المختلفة المتعلقة بالمياه في العراق ، تحدد السياسات المائية بين سلطات المحافظات والموارد المائية الشحيحة بتقويض الاستقرار المحلي والوطني (معهد كلنجيندیل clingendael الهولندي، ٢٠٢٢). مع وجود رؤى استثمارية للمياه من قبل الادارة الداخلية للسياسة المائية للبلد وإعداد فريق للقيام بحملة وطنية تثقيفية حول الوعي المائي، وضرورة اشراك المجتمع الدولي الاسلامي كوسيلة ضغط لنزع فتيل أزمة المياه وتشكيل جهات ضاغطة على مكاتب الامم المتحدة والسفارة التركية بهذا الخصوص (المختار، ٢٠١٨).

الخاتمة والاستنتاجات

تعد قضية المياه، من اعقد القضايا والمشاكل التي واجهت العلاقات التركية– العربية وعلى وجه الدقة العلاقة مع العراق وسوريا، وهي كذلك من القضايا المشتركة بين هذه الدول، إلا أن جانب التعاون في هذه القضية كان ضعيفاً، وموقف الضعف فيها يأتي من عدم اعتراف أي طرف من الاطراف بحقوق الاخر، وان تركيا غير ملتزمة بالقوانين الدولية التي تنص على عدم الاضرار بالأخرين، ولذلك فإنها مستعدة للاتفاق مع العراق لتزويده بالمياه شريطة أن لا يتعارض ذلك ومصلحة البلاد وفي اقامة المشاريع التنموية والاقتصادية، اعتقدت تركيا منذ البداية بان المياه الجارية في حوضي دجلة والفرات هي مياه تركية لأنها تنبع من الارض التركية، وعليه فإنها غير ملزمة قانونا بإعطاء حصة ثابتة للدول المتشاطئة معها في الوقت

الذي تهتم فيه بتقدير حاجة البلدين لمياه دجلة والفرات، من خلال اصرار تركيا على المضي قدما في مشروع واسع النطاق في جنوب شرق الاناضول، واستمرار تمسكها بعدم اعتبار نهري دجلة والفرات نهرين دوليين، وانما نهريين عابرين للحدود وبقصد السماح لنفسها باستثمارهما وفقا لمصلحتها ولبناء السدود وفقا لتصوراتها وبما يسمح لها بتحويلهما ((كورقة سياسية)) مستقبلا للتحكم في حياة العراق المائية، وهي تستفيد من خلافات العراق وسوريا، ويمكن تصور دور تركي مؤثر في حالة تعاونها مع الدول العربية المحيطة لإيجاد حل لمشكلة المياه يرضي جميع الاطراف.

يرى الباحث إن أزمة المياه سوف تتفاقم بسبب موقع العراق الجغرافي وارتفاع درجات الحرارة وقلة الامطار والثلوج على منابع الانهار، والتضخم السكاني الذي يشهده العراق وكونه دولة مصب لا منبع أضف الى ذلك ضعف الجهد الدبلوماسي لدى الحكومة العراقية والذي سبب عدم وجود اتفاقية دولية مع تركيا لتقسيم المياه والتي أصبحت في صلب أي اتفاقيات سياسية أو اقتصادية وتبادل مصالح حول أغلب القضايا الإقليمية والدولية .

وعليه فأن الدراسة توصلت إلى جملة من الاستنتاجات أهمها –:

١-ان نهري دجلة والفرات هما نهران مشتركان مع دول الجوار الجغرافي (تركيا ، سوريا ، إيران) وهذه بحد ذاتها مشكلة بسبب وقوع منابع النهرين خارج الحدود ، وبالتالي عدم السيطرة عليها ، تعد مسألة لها ابعادها السياسية والاقتصادية والأمنية التي تهدد كيان الدولة وفرص التطور والتنمية المستدامة.

٢-ان العراق يمتلك أراضي زراعية واسعة ، الا ان عملية توفير الموارد المائية بالكمية والنوعية يعد من أهم المقومات الرئيسية لتحقيق التنمية الزراعية في العراق ، فضلاً عن قلة استخدام انظمة الري الحديثة مثل الري بالرش والتنقيط ، مما ادى إلى سوء ادارة وهدر في المياه للأغراض الزراعية وعدم استغلالها بشكل كفوء يتناسب مع الشحة المائية التي يمر بها البلد.

٣-عدم التزام الجانب التركي بالاتفاقيات والمعاهدات التي عقدت في السابق بشان قسمة المياه في الأنهار الدولية حيث أنها تصر على اعتبار نهري دجلة والفرات انهار عابرة للحدود ، وذلك لا تجد نفسها ملزمة بعقد اتفاقية دائمة لقسمة مياه النهرين بين دول الحوض المشترك.

٤- فشل محاولات تقسيم المياه بين الدول المتشاطئة بدلاً من إقامة المشاريع المشتركة جاء كنتيجة لاعتماد كل دولة من تلك الدول لسياسات مائية وطنية مستقلة لم تراعي احتياجات وحقوق الدول المجاورة معها.

Journal Of Babylon Center For Humanities Studies 2025 Volume :15 Issue : 6
(ISSN): 2227-2895 (Print) (E-ISSN):2313-0059 (Online)

المصادر:

المصادر العربية:

أوزيرول، غ. (٢ كانون الأول ٢٠٢٢). *موارد المياه في العراق Water Resources in Iraq*. موقع فنك للمياه Fanack Water.

الجنابي، ح. (٢٠٢٣). *من الاسترخاء إلى الإجهاد المائي – مشكلة المياه وعلاقتها بالسياسات المائية لدول الجوار وتغير المناخ From Relaxation to Water Stress – Water Problem and Its Relationship to The Water Policies of Neighboring Countries and Climate Change*. مركز الإمارات الاستراتيجي ADSD الحادي عشر.

السالم، أ. (١٩ آب ٢٠٢٤). *ملف المياه بين العراق وتركيا ... أزمة غير واضحة المعالم The Water File Between Iraq and Turkey ... An Unclear Crisis*. شبكة الساعة. https://alssaa.com.

الشمري، أ. ج. إ. (٢٠٢٠). سياسة تركيا المائية وانعكاساتها على دول الجوار الإقليمي العربي (سوريا – العراق) Türkiye's Water Policy and Its Repercussions on The Arab Regional Neighborhood Countries (Syria – Iraq). *مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية*، ١٠ (٢).

العبيدي، ر. س. ع.، وصالح، ط. ع. (٢٠١١). *مشكلة المياه بين العراق وتركيا دراسة في الأبعاد السياسية والاقتصادية The Water Problem Between Iraq and Turkey a Study in The Political and Economic Dimensions*. جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، قسم العلاقات الاقتصادية الدولية.

المختار، ي. (٢٠١٨). تداعيات السدود التركية على الأمن المائي العراقي The Repercussions of Turkish Dams on Iraqi Water Security. *حلقة نقاشية، جامعة كربلاء، مركز الدراسات الاستراتيجية*.

الياسري، ص. (٢٠٠٦). مشروع GAP التركي نتائج خطرة على الحياة في العراق والمنطقة The Turkish GAP Project Dangerous Results on Life in Iraq and The Region. *صحيفة المدى البغدادية*، ٧٦٢.

جاغاياتي، س. (٢٩ أيار ٢٠٢٤). *إعادة ضبط العلاقات بين العراق وتركيا Refining Relations Between Iraq and Turkey*. The Washington Institute For Near East Policy.

رشيد، ع. ج. (٥ تشرين الأول ٢٠٢١). المياه المشتركة مع تركيا Joint Water with Türkiye. *صحيفة المدى*.

سفارة جمهورية العراق– بروكسل. (٢٣ نب ٢٠٢٣). *وزير الخارجية فؤاد حسين يستقبل وزير الخارجية التركي في بغداد Foreign Minister Fouad Hussein Receives the Turkish Foreign Minister in Baghdad*. www.mofa.gov.iq.

عبود، م. ع. (٢٠١٨). *شحة المياه في العراق الأسباب والحلول المقترحة Water Scarcity in Iraq the Reasons and Solutions Proposed*. جامعة ديالى/ كلية الزراعة. www.Agriculture.uodiyala.iq.

علي، ن. (٢٥ تشرين الأول ٢٠٢١). *تركيا تتحكم بمياه الفرات ودجلة ببناء السدود Türkiye Controls the Water of The Euphrates and The Tigris by Build Dams*. المستقلة العربية. www.independentarabia.com.

فاخر، ع. (١٣ أيلول ٢٠٢١). *اتفاق جديد بين العراق وتركيا حول المياه A New Agreement Between Iraq and Turkey on Water*. SciDev. Net الإقليمي لموقع بإقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

قناة الحرة. (٢٣ نيسان ٢٠٢٤أ). *حصص عادلة ماذا يتضمن اتفاق الـ ١٠ سنوات للمياه بين العراق وتركيا Fine Quotas What Includes The 10 -Year Water Agreement Between Iraq and Turkey*. www.alhurra.com.

قناة الحرة. (٢٥ نيسان ٢٠٢٤ب). *اتفاقية ادارة الموارد المائية مع تركيا تثير غضب خبراء المياه في العراق The Agreement of Water Resources Management with Türkiye Provokes the Anger of Water Experts in Iraq*. أرفع صوتك – واشنطن. www.sotaliraq.com .

محمد، ف. ع. (٢٠١٤). *النزاع على المياه بين العراق وتركيا ٢٠٠٣– ٢٠١٤ Water Conflict Between Iraq and Turkey 2003–2014*، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الشرق الأوسط.

مركز الدراسات الاستراتيجي. (٢٠١٨). مشكلة المياه بين العراق وتركيا – سوء في الإدارة والتخطيط The Water Problem Between Iraq and Turkey – Bad Management and Planning. مركز *الدراسات الاستراتيجي*، ٤ .

مصطفى، ع. ع. (٢٠١٨). *مستقبل استراتيجية تركيا المائية تجاه سوريا والعراق The Future of Türkiye's Water Strategy Towards Syria and Iraq*، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة السليمانية.

معهد كلنجيندیل clingendael الهولندي. (٢٠٢٢). *الماء والأمن والسلام حوكمة المياه في العراق وتمكين العناصر التي تقلب الطاولة Water, Security and Peace Wandering Water in Iraq and Enabling the Elements That Flip the Table* (مركز البيان للدراسات والتخطيط (مترجم)).

يورونيوز euronews . (٢٠ آذار ٢٠٢٣). *حزب العمال الكردستاني وقضية المياه على رأس جدول اللقاء بين أردوغان والسوداني The Kurdistan Workers Party and The Issue of Water at The Top of The Meeting Schedule Between Erdogan and Sudanese*.

المصادر الأجنبية:

TC. (2015). *TC Kalkınma Bakanlığı GAP Bölge Kalkınma Édaresi Başkanlığı*.

المصادر العربية مترجمة:

Osirol, G. (2 December 2022). *Water Resources in Iraq*. Fanak Water.

Al -Janabi, H. (2023). *From Relaxation to Water Stress - Water Problem and Its Relationship to The Water Policies of Neighboring Countries and Climate Change*. Emirates Strategic Center ADSD eleventh.

Al -Salem, A. (August 19, 2024). *The Water File Between Iraq and Turkey ... Anarar Crisis*. The watch networks. https://alssaa.com.

Al -Shammari, A. J. E. (2020). *Türkiye's Water Policy and Its Repercussions on The Arab Regional Neighborhood Countries (Syria - Iraq)*. Babylon Center for Humanities, 10 (2).

Al-Ubaydi R. S. A., and Saleh, T. A. (2011). *The Water Problem Between Iraq and Turkey a Study in The Political and Economic Dimensions*. Al -Nahrain University, College of Political Science, Department of International Economic Relations.

Al-Mukhtar, Y. (2018). *The Repercussions of Turkish Dams on Iraqi Water Security*. Discussion episode, University of Karbala, Center for Strategic Studies.
Al -Yasiri, S. (2006). The Turkish GAP Project Dangerous Results on Life in Iraq and The Region. Al -Mada Al -Baghdadiya newspaper, 762.
Jagaytae, S. (May 29, 2024). *Refining Relations Between Iraq and Turkey.* The Washington Institute for Near East Policy.
Rashid, A. J. (5 October 2021). Joint water with Türkiye. Al -Mada newspaper.
The Embassy of the Republic of Iraq- Brussels. (23 JB 2023). Foreign *Minister Fouad Hussein receives the Turkish Foreign Minister in Baghdad*. www.mofa.gov.iq.
Abboud, M. A. (2018). *Water Scarcity in Iraq the Reasons and Solutions Proposed*. www.griculture.uodiyala.iq.
Ali, N. (25 October 2021). *Türkiye Controls the Water of The Euphrates and The Tigris by Build Dams*. Arab independent. www.indendentarabia.com.
Fakher, A. (13 September 2021). *A New Agreement Between Iraq and Turkey on Water*. Regional for Scidev. Net in the Middle East and North Africa region.
Al -Hurra Channel. (April 23, 2024 A). *Fine Quotas What Includes The 10 -Year Water Agreement Between Iraq and Turkey*. www.alhurra.com.
Al -Hurra Channel. (25 April 2024 B). *The Agreement of Water Resources Management with Türkiye Provokes the Anger of Water Experts in Iraq*. I raise your voice - Washington. www.sotaliraq.com.
Muhammad, F. A. (2014). *Water Conflict Between Iraq and Turkey 2003-2014*, unpublished Master Thesis. Middle East University.
Strategic Studies Center. (2018). The water problem between Iraq and Turkey - Bad in Management and Planning. Strategic Studies Center, 4.
Mustafa, O. A. (2018). *The Future of Türkiye's Water Strategy Towards Syria and Iraq*, unpublished Master Thesis. Sulaymaniyah University.
The Dutch Clingendael Institute. (2022). *Water, Security and Peace Wandering Water in Iraq and Enabling the Elements That Flip the Table*. (Al Bayan Center for Studies and Planning (translator).
Euronews. (March 20, 2023). *The Kurdistan Workers Party and The Issue of Water at The Top of The Meeting Schedule Between Erdogan and Sudanese*.

مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٥ المجلد ١٥/ العدد ٦